مجتمع

نيودلهي: تلوث الهواء في الفئة «الحرجة»

أغلقت السلطات في العاصمة الهندية نيودلهي، أمس الاثنين، المدارس وأوقفت أعمال البناء ومنعت دخول الشاحنات إلا للضرورة، بعدما ارتفع معدل تلوث الهواء إلى أسوأ مستوياته هذا الموسم، فقد استيقظ سكان نيودلهي على ضباب كثيف وسام يغلف المدينة التي يقطنها حوالي 33 مليون نسمة، مع تفاقم خطورة عدم جودة الهواء بشكل متزايد. وارتفع مستوى التلوث أكثر إلى الفئة «الحرجة»، وفقاً لهيئة التنبؤ بجودة الهواء والطقس والبحوث، وهي الهيئة الرئيسية المعنية بالبيئة في البلاد. (أسوشييتد برس)

العراق: «حلّال المشاكل الأسرية» في قبضة الأمن

ألقت قوات الأمن العراقية في مدينة إربيل بإقليم كردستان، شمالي البلاد، القبض على شخص أنشأ صفحة على منصة «فيسبوك» لتقديم حلول ونصائح للأزواج بعنوان «حل المشاكل الأسرية»، وذلك بعد تورطه في ابتزاز الضحايا الذين تواصلوا معه. ووفقاً لبيان صدر عن مديرية الأمن في أربيل، يوم الأحد، فقد استطاع المتهم (هـ ع) التواصل مع مجموعة من النساء لغرض حل مشاكلهن العائلية، واستطاع أن يأخذ منهن فيديوهات وصوراً خاصة، ومن ثم تهديدهن بنشرها أو إرسالها لأهاليهن إن لم يدفعن له مبالغ مالية طائلة. (العربي الجديد)

قتل رافضي النزوح

ركام منازل قصفها الاحتلال في بيت لاهيا (فرانس برس)

يواصل جيش الاحتلال الإسرائيلي ارتكاب المجازر بحق الفلسطينيين الذين رفضوا أوامر النزوح القسري من محافظة شمال قطاع غزة، حيث يتعمد استهداف البنايات السكنية التي تضم عشرات الأهالي والنازحين، ما يوقع أعداداً كبيرة من الضحايا. واستشهد شابان فلسطينيان في قصف إسرائيلي عنيف على مخيم جباليا، كما استهدف قصف مدفعي منطقة الميدان في مشروع بيت لاهيا، بالتزامن مع إطلاق نار كثيف وقصف مناطق متفرقة، ونسف مربعات سكنية كاملة. وتستمر المجازر الإسرائيلية في ظل غياب خدمات جهازي الإسعاف والدفاع المدني اللذين خرجا عن الخدمة إثر الاستهداف الإسرائيلي لهما. وقال الدفاع المدني، الاثنين، إن عدد شهدائه بلغ 85، إلى جانب 301 مصاب، و20 معتقلاً، مشيراً إلى تدمير 17 مركزاً ومقراً تابعاً له، من بينها 14 مركزاً دُمرت كلياً، و3 تضررت جزئياً، إضافة إلى تعرض 56 مركبة للتدمير أو التضرر. يأتي التصعيد الإسرائيلي في ظل أزمة إنسانية متفاقمة يعيشها جميع سكان قطاع غزة، خصوصاً مناطق الشمال التي تواجه فيها الطواقم الإغاثية صعوبات كبيرة في تقديم الخدمات مع استمرار القصف والحصار منذ 5 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بالتزامن مع عملية اجتياح بري. ويقول الفلسطينيون إن إسرائيل ترغب في احتلال شمالي القطاع، وتحويله إلى منطقة عازلة بعد تهجير سكانه تحت وطأة قصف دموي متواصل، وحصار مشدد يمنع إدخال الغذاء والماء والأدوية.

(الأناضول)

خدمات سورية للعائدين من لبنان

دمشق ـ **ليث أبي نادر**

عبر أكثر من نصف مليون شخص الحدود اللبنانية إلى سورية هرباً من تبعات العدوان الإسرائيلي، ويشكل السوريون ما تزيد نسبته عن 70% منهم، فيما يشكل لبنانيون ووافدون من جنسيات أخرى النسبة المتبقية. وهيأت الحكومة السورية منذ نهاية سبتمبر/أيلول الماضي، عدداً من مراكز الإيواء في مناطق ريف دمشق، وحمص، والساحل السوري، ومناطق بمحافظات أخرى، وركزت اهتمامها على تقديم خدمات الدعم الصحي والإغاثة، وصولاً إلى نقل الوافدين من المراكز الحدودية إلى مراكز الايواء أو الأماكن السكنية المعدة مسبقاً في مناطق مثل القصير والسيدة زينب والحرجلة وغيرها. وأكدت مصادر لـ«العربي الجديد»، أن غالبية السوريين العائدين من لبنان حازوا مساعدات شملت تأمين وسائل النقل إلى محافظاتهم، أو أماكن سكن أقاربهم، بخاصة في مناطق الشمال والشمال الشرقي.

وساهمت منظمات محلية ودولية عاملة في سورية، في مقدمتها الهلال الأحمر ولجان الإغاثة بالمحافظات، إلى جانب منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية، في تقديم الاحتياجات الأولية للوافدين، في حين اختصت مراكز الإيواء بتقديم المساعدات للبنانيين. ويؤكد أحد العاملين في منظمة الهلال الأحمر بريف دمشق، لـ «العربي الجديد»، أن مراكز الإيواء تقدم للبنانيين جميع الخدمات الضرورية، ابتداء من السكن المقبول، والمواد الغذائية اللازمة لكل أسرة، وصولاً إلى العناية الصحية للحالات الطارئة وأصحاب الأمراض المزمنة. وأورد الموقع الإخباري «داما بوست» المقرب من النظام السوري، تصريحات لعدد من الأطباء المقيمين بمراكز الإيواء حول الاهتمام الكبير بالمرضى، ووجود طبيب مناوب في كل مركز إيواء، وأدوية لأصحاب الأمراض المزمنة، وسيارة إسعاف، إضافة إلى نشاط جمعية الأسرة السورية في تقديم الخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية للحوامل والمرضعات، وكذلك العيادة الخاصة بالأطفال التي تعنى بالتغذية والعلاج الوقائي والمكملات الغذائية وبرامج اللقاح بإشراف طبيب مختص وخبير تغذية.

بدوره، أوضح مدير الشؤون الاجتماعية والعمل في محافظة حمص، إسماعيل خليل، أنه تم افتتاح ثلاثة مراكز إيواء جديدة في مدينة حمص، مخصصة للوافدين إلى القصور والبياضة ودير بعلبة، ولم تستقبل هذه المراكز أعداداً كبيرة بسبب استضافة الوافدين في منازل أقاربهم بالعديد من قرى وبلدات المحافظة، مثل الكاظمية والحازمية والإسماعيلية وغيرها. يقول أحد السوريين العائدين إلى محافظة درعا لـ«العربي الجديد»: «عدنا إلى منزلنا الذي تهدم بشكل جزئي في بداية الحرب، وبمساعدة الأهالي والأقارب، قمنا بإصلاح غرفتين والمطبخ والحمام، وتمديد المياه إلى المنزل، وقام بعض الجيران بتأمين احتياجاتنا الأساسية، وطالبت البلدية عبر المواقع الإخبارية المحلية، الوافدين بمراجعتها مصحوبين بالأوراق الثبوتية ليصار إلى مساعدتنا بسلة غذائية وبعض مستحضرات التنظيف. هذا حال كل سوري عائد من لبنان، إذ لا يمكن استقبالنا في مراكز الإيواء المعدة للوافدين، والتي خصصت للبنانيين، إلا في ما ندر، في حين جرى استضافة بعض السوريين في معسكرات الطلائع، وضمن خدمات معيشية وصحية غير مناسبة».

بدورها، تقول الناشطة الإعلامية بصمة وفا لـ«العربي الجديد»، إن «ما يقارب 20 ألف نازح لبناني تابعوا طريقهم بعد أيام من وصولهم إلى سورية نحو العراق، فيما اختار عدة آلاف من اللبنانيين الذهاب إلى الأردن من خلال معبر نصيب». مشيرة إلى أن «النازحين السوريين العائدين من لبنان اعتادوا على النزوح، وأوضاع الكثيرين منهم غير معروفة، فمنهم من اندمج عند أقاربه، ومنهم من سافر إلى الشمال، أو إلى الشمال الشرقي». «النازحين السوريين العائدين من لبنان اعتادوا على النزوح، وأوضاع الكثيرين منهم غير معروفة، فمنهم من اندمج عند أقاربه، ومنهم من سافر إلى الشمال، أو إلى الشمال الشرقي».

مراكز الإيواء

كشف وزير الإدارة المحلية السوري لؤي خريطة، في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، عن إشغال العائدين من لبنان 16 مركز إيواء من أصل 20 مركزاً مجهزاً، وبرر عدم إشغال بقية المراكز بتفضيل الكثير من الوافدين الإقامة في شقق سكنية أو في فنادق، خصوصاً أن الكثير من الفنادق استقبلت الوافدين من دون مقابل.

تحقيق

عادت مشاعر القلق والخوف إلى قلوب الآلاف من سكان العاصمة اللبنانية بعد ان طاولت الغارات الإسرائيلية، الاحد، مناطق كانت تعد «آمنة» نسبياً، كونها خارج نطاق الضاحية الجنوبية

استهداف بيروت

الأحياء برمتها ليست آمنة من الغارات الإسرائيلية

بيروت ـ **سارة مطر**

شهدت المناطق التي استهدفتها الغارات الإسرائيلية يوم الأحد في بيروت وضواحيها حركة نزوح كثيفة، خصوصاً من عين الرمانة والشياح والحدث، ومن منطقة رأس النبع وشارع مار الياس في قلب العاصمة، غير أن واقع النزوح اختلف هذه المرة، إذ اختلطت مشاعر الخوف مع الارتباك والحيرة لدى معظم الأهالي الذين باتوا يعتبرون لبنان بأكمله غير آمن، وعاد بعضهم إلى منازلهم بمجرد انتهاء الغارات، وتوقف مهام الإسعاف والإنقاذ، باستثناء أولئك الذين تضررت منازلهم. وعلى وقع الذعر، تابع بقية أهالي بيروت والنازحين إليها تفاصيل الاستهدافات الإسرائيلية، ومن بينهم من أعرب عن تمسكه بالبقاء في مكان سكنه، وآخرون قرروا النزوح في حال زاد تدهور الأوضاع، ومن يرون أن القصف الإسرائيلي لم يعد يفرّق بين مختلف المناطق اللبنانية على اختلاف مكوّناتها، وأنه محاولة لفرض الشروط الإسرائيلية بالقوة من خلال التصعيد. وعقب الغارات الإسرائيلية، أعلن وزير التربية والتعليم العالي اللبناني، عباس الحلبي، إقفال المؤسّسات التربوية الرسمية والخاصة ومؤسسات التعليم العالي الخاصة التي تعتمد التعليم الحضوري، يومي الاثنين والثلاثاء، في كل مناطق بيروت الإدارية، وساحل الشوف، وساحل المتن الشمالي، وبعبدا، وعاليه (جبل لبنان)، واعتماد التعليم عن بعد. ودعا مديري المدارس والثانويات والمهنيات والجامعات الخاصة التي يشملها الإقفال إلى توخي الحذر، والحرص على السلامة.

يبدي جوزيف عماد، المقيم في منطقة الحدث المحاذية للضاحية الجنوبية لبيروت، لـ«العربي الجديد»، تيّقه النزوح مجدّداً في حال توسّعت الاستهدافات. ويقول: «لا يمكننا البقاء، لأن القصف الإسرائيلي بات لا يميّز على الإطلاق. سبق أن تركت المنزل مع زوجتي وابني وعائلته، وهربنا من دون أن نحمل شيئاً ليلة اغتيال أمين عام حزب الله حسن نصر الله، وقصدنا منزلنا في منطقة زغرتا (شمال)، ثم اضطررت للعودة لاحقاً لأخذ بعض الأغراض الأساسية».

يضيف عماد: «كنت قد أقنعت ابني بأن يواصل عمله عن بُعد رأفة بزوجته وطفله البالغ سنة وخمسة أشهر، غير أننا عدنا قبل نحو أسبوعين إلى منزلنا في الحدث، بعد أن فرضوا على ابني الحضور إلى مكان عمله في منطقة جسر الباشا (جبل لبنان)، على اعتبار أن القصف بعيد عن مكان سكننا، فشهدنا تلك الضربات القريبة من رأس النبع، حيث وقعت الغارة الإسرائيلية، ولا نريد سوى الفرج، ولا نتمنى سوى الأمان لأولادنا، فنحن لم نتّخذ قرار الحرب، بل تمّ جرّنا إليها، واليوم ندفع الثمن».

تعددت مرات نزوح أسماء وهبة التي تنحدر من قرية كفرحمام الحدودية، والتي دمرت بالكامل، ودمر فيها منزل عائلتها وأرزاقهم. تقول لـ«العربي الجديد»: «نزحت من حارة حريك في الضاحية الجنوبية إلى منطقة الأشرفية، ثم إلى منطقة بدارو القريبة من الغارات الإسرائيلية حيث يمكن سماعها بوضوح. وضعي صعب، ولم يعد أمامي أي مكان آمن أقصده، كما لم يعد هناك منازل شاغرة حتى لو دفعنا آلاف الدولارات. لبنان كله مستهدف، وربما يأتي ذلك ضمن الخطة الإسرائيلية للضغط باتجاه قبول التسوية المطروحة. المخاوف متعددة، وفي حال استمرت الحرب سنكون كوننا نازحين أمام كارثة حقيقية، لأن مدخراتنا شارفت على الانتهاء». تضيف: «سيكون مصيرنا الشارع قريباً نظراً لتوقف أشغالنا مع ارتفاع الإيجارات بشكل قياسي، والتحدي الثاني سيكون تدمير منزلي وشركتي في الضاحية الجنوبية، عندها ستحل النكبة، ولا أعرف ماذا سأفعل حينها، ناهيك عن أن العدوان الإسرائيلي جعل من الضاحية منطقة غير صالحة للعيش، فالدمار كبير، وتنتشر الروائح الكريهة والمواد السامّة. لقد علقنا في هذا الجحيم».

يتذكر محمد، المقيم في منطقة رأس النبع، هول الصدمة بعد الغارة الإسرائيلية التي استهدفت البناء الذي يقع خلف منزله مباشرة، ويؤكد لـ«العربي الجديد»، أن المنزل لم يتعرض لأضرار جسيمة، لكن ابنه وابنته أصيبا بانهيار عصبي، إذ إنها المرة الثانية التي يتم فيها استهداف المنطقة.

يتابع: «لا خيار أمامنا سوى الصمود، وتحمّل صوت المسيّرات، والرعب الدائم، لكننا نستغرب أن تُعقد اجتماعات لمسؤولين وإعلاميين من المفترض أنهم يتحلون بالوعي والمسؤولية في قلب منطقة مكتظة بالأهالي والعائلات النازحة، من دون إدراك لخطورة الوضع. لقد استشهد عدد من الأبرياء الذين لا ذنب لهم، والمؤسف أن بيروت برمّتها لم تعد آمنة. لذا اقتصر النزوح هذه المرة على سكان المباني المحيطة بالمبنى المستهدف». من المنطقة ذاتها، يصف عماد المولى المشهد، قائلاً: «كل الناس مرتعبة منذ استهداف المنطقة للمرة الثانية، والمخاوف كبيرة، والصدمة قوية. لكننا لن نترك منازلنا، فلم يعد هناك مكان آمن، وعلينا أن نتحمل ونصمد».

بدوره، يرفض المتحدر من الجنوب أحمد مطر، المقيم في منطقة الشياح، مغادرة منزله، ويقول لـ«العربي الجديد»: «كانت الضربة الإسرائيلية بعيدة عن منزلي نحو خمسين متراً فقط، واقتصرت الأضرار على الزجاج. رغم خوفي على زوجتي وطفلتي التي لم يتجاوز عمرها السنتين، لكنني لن أغادر، فهنا وُلدت وترعرعت، وهنا حياتي وذكرياتي وعملي، وقد ازددت إيماناً بأن الاعتداءات الإسرائيلية لا تستهدف طائفة محددة، وإنما مختلف الطوائف، وكل لبنان». وأفادت الوكالة الوطنية للإعلام الرسمية في لبنان، أمس الاثنين، بانتشال أربعة شهداء و22 جريحاً من الموقع الذي استهدفته الغارة الإسرائيلية في شارع مار الياس، مساء الأحد، وانتهاء أعمال الإطفاء.

غادر رامي مزنّر شارع مار الياس، في عام 2016 إلى منطقة الشياح، لكن الحرب أجبرته على العودة لدراجه إلى شارع مار الياس، فكان شاهداً على الغارة الإسرائيلية. ويقول لـ«العربي الجديد»: «اعتقدنا أن المنطقة آمنة نوعاً ما، لكن بعد الغارة التي استهدفت مبنى قريباً من مكان سكننا، من الطبيعي أن نشعر بالخوف كوننا نتمسك بحب الحياة، لكن في النهاية لم يعد هناك أي منطقة آمنة، فمن نزحوا من محافظة الجنوب باتجاه جبل لبنان وغيرها من المحافظات لاحقهم القصف إلى أماكن نزوحهم».

يضيف: صرنا نعيش كل يوم بيومه، ولا نفكر بمغادرة المنزل، كوننا تعلمنا من تجارب غيرنا، فهناك عائلات تنقلت بين أربعة منازل، وفي الأخير أصيب أفرادها. علينا التكيف، ومحاولة ملازمة المنزل قدر الإمكان، والخروج فقط للعمل وقضاء الأمور الضرورية». ويروي مزنر كيف اهتز المنزل عقب الغارة، وشهدت المنطقة حالة من الهلع والفرج في الشارع، وسط أصوات أبواق السيارات والدراجات النارية. يتابع: «شاهدنا ألسنة النيران، وانتشرت روائح الحريق الذي خلفته الغارة، لكننا لم ننزل إلى الشارع كي نفسح المجال أمام فرق الإسعاف والإنقاذ والإطفاء. كلنا أمل في أن تهدأ الأحوال وتتوقف الحرب، وأن ننعم براحة البال والطمأنينة، ونبني البلاد من جديد. حركة النزوح اقتصرت على أهالي المبنى المتضرر، وعادت الحياة في اليوم التالي إلى طبيعتها في شارع مار الياس، ربما لأن اللبنانيين اعتادوا التفجيرات والغارات، واعتادوا الحروب، حتى إنك ترى البعض يندفعون على الدراجات النارية لتصوير أماكن الاستهداف الإسرائيلي».

جزء من الدمار الذي خلفته الغارة الإسرائيلية في شارع مار الياس (حسام شبارو/ الأناضول)

4
عدد الشهداء الذين جرى انتشالهم عقب الغارة الإسرائيلية في شارع مار الياس، فضلاً عن 22 جريحاً.

يمنيون يتجنبون السفر ليلاً خشية العصابات المسلحة

تعرض كثير من اليمنيين خلال السنوات الأخيرة، لجرائم نهب وسرقة تحت تهديد السلاح من قبل عصابات تخصصت في قطع الطرق مستغلة غياب الشرطة

تعز ـ **فخر العزب**

قبل اندلاع الحرب التي يشهدها اليمن منذ نحو عشر سنوات، كان الكثير من اليمنيين يفضلون السفر بين المحافظات والمدن خلال الليل، كون الطرق التي تربطها تشهد ازدحاماً في النهار، ما يزيد من عدد ساعات السفر، إضافة إلى محاولة تجنب التعرض لحرارة الشمس. لكن هذا الوضع تغير تماماً بسبب الفوضى الأمنية التي تعيشها البلاد، وانتشار العصابات المسلحة، مع غياب الأجهزة الأمنية عن تأمين الطرق وضمان سلامة المسافرين.

في مايو/أيار 2023، قرر المغترب اليمني في السعودية، محمود عبد الرزاق، زيارة عائلته في محافظة مأرب، وقرر السفر براً بسيارته الخاصة رفقة اثنين من أصدقائه المغتربين، واصطحبوا معهم الكثير من الهدايا والأمتعة، لكنهم تعرضوا لعملية سطو مسلح على الطريق الدولي خارج مدينة مأرب، من قبل عصابة قامت بنهب كل ما كان معهم. يقول عبد الرزاق لـ«العربي الجديد»: «كنت قبل الحرب معتاداً على السفر ليلاً، لأن الطريق يكون خالياً من الزحام، وخط السير مفتوحاً، والجو لطيفاً. لم أكن أدرك أن هذه العادة ستكلفني الكثير. توقفت عن السفر ليلاً بعد تعرضنا للسطو خلال عودتنا من السعودية، إذ قامت العصابة بسلبنا كل ما نملك من مال وأشياء ثمينة تحت تهديد السلاح. خسرنا 26 ألف ريال سعودي، وأمتعة تقدر بـ19 ألف ريال أخرى». يضيف عبد الرازق: «لم يعد السفر ليلاً آمناً، بل صار مخاطرة كبيرة يجب التحسب لها بسبب انتشار العصابات المسلحة، وغياب شرطة الدوريات. في العموم، لم يعد المواطن اليمني يأمن على نفسه وأمواله لأننا أصبحنا نعيش في ما يشبه الغابة نتيجة غياب مؤسسات الدولة».

وليست المخاطر الأمنية للسفر حكراً على السيارات الخاصة، بل تتعداها إلى مركبات نقل المسافرين، والتي تكون هدفاً للعصابات المسلحة التي تنهب الركاب، ما جعل كثيرين من سائقي هذه المركبات يتجنبون السفر خلال الليل.

يعمل محمد عبده الصبري سائقاً على خط تعز- عدن، ويقول لـ«العربي الجديد»: «تعرضت في العام الماضي خلال نقل مسافرين من تعز إلى عدن لعملية قطع طريق من قبل مسلحين في منطقة طور الباحة بمحافظة لحج. غالبية العصابات تقوم بنهب ممتلكات المسافرين، وهناك عصابات مسلحة تقوم بالبحث عن مسافرين من أبناء منطقة معينة نتيجة وجود ثارات، أو تقوم باختطاف مسافرين لطلب الفدية من عائلاتهم. لم يعد خط السير آمناً بسبب غياب الأجهزة الأمنية، فشرطة الطرق لا تقوم بواجبها، ولا وجود لعناصرها على الطرقات لتأمينها كما كان الحال قبل الحرب». يضيف الصبري: «لا تقتصر مخاطر السفر ليلاً على التعرض للسرقة، ففي حال التعرض لحادث لا تجد من يقوم بإسعاف الضحايا، وفي حال تعطل المركبة لعطل، فإنه لا يمكن إصلاحها نتيجة غياب الخدمات على الطرق، خاصة أن الكثير من محال ميكانيك وكهرباء السيارات الموجودة على الطرق لم تعد تفتح أبوابها بشكل دائم، وتغلق في ساعات الليل الأولى، وفي إحدى المرات تعرضت المركبة التي أقودها لعطل، ولم أستطع إصلاحها إلا في اليوم التالي، وتعطل المسافرون معي لأكثر من 12 ساعة، لذا صرت أتجنب السفر ليلاً».

بدوره، يقول مراد حسان، من منطقة شرعب، لـ«العربي الجديد»: «قبل سنتين كنت مسافراً من تعز إلى عدن عبر حافلة نقل، وقررت أن أسافر ليلاً، لكن تم قطع طريقنا من قبل عصابة مسلحة في منطقة هيجة العبد بمديرية المقاطرة، وقام المسلحون بطلب بطاقات هوية الركاب، وحين عرفوا أنني من شرعب قاموا بإنزالي من الحافلة بالقوة، واحتجازي لأكثر من 36 ساعة، والسبب أن المسلحين كانوا على خلاف مع مجموعة من أبناء منطقتي، ولم يتم الإفراج عني إلا بعد توسط وجهاء من أبناء المنطقة». وأدت سنوات الحرب إلى تدمير المنظومة الأمنية اليمنية، والتي شهدت تشظياً في جميع أجهزتها، بما فيها شرطة الدوريات وتأمين الطرق، والتي كانت تتولى تأمين الطرق بين المحافظات، قبل أن تختفي تماماً، في حين يؤكد مسؤولون أمنيون أن عدم توفر الإمكانيات هو السبب الأبرز وراء غياب شرطة الدوريات وتأمين الطرق.

يقول المتحدث باسم شرطة تعز، المقدم أسامة الشرعبي، لـ«العربي الجديد»، إن «هناك نقاطاً أمنية على الطرقات التي يرأسها محافظ تعز، أما بالنسبة لشرطة الدوريات وتأمين الطرق، والتي يفترض أن تقوم بدوريات متحركة على الطرقات، فدورها غائب نتيجة غياب الإمكانيات، والتي تقف عائقاً يحول دون القيام بتلك المهام بشكل منتظم، فلا توجد سيارات نجدة، ولا تتوفر الإمكانيات التشغيلية، ما يؤدي إلى خلل في توفير الأمن على الطرق».

مخاطر متعددة على الطرق في اليمن (أحمد الباشا/ فرانس برس)

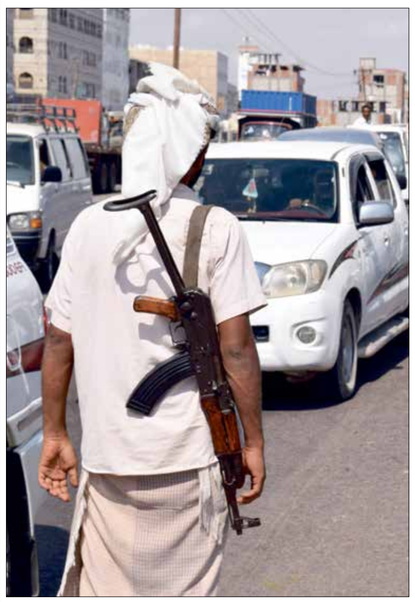
التنقل على الطرق السريعة مخاطرة في اليمن (صالح العبيدي/ فرانس برس)

التبرع بالأعضاء في المغرب: إكراهات تهدد حياة آلاف المرضى

تشمل معاناة المرضى الذين يحتاجون إلى زرع الاعضاء في المغرب الناحيتين الجسدية والنفسية في ظل استمرار غياب ثقافة التبرّع في المجتمع، ما يتناقض مع تشجيع القانون والدين هذا الامر

الرباط ـ **عادل نجدي**

تحذر فعاليات صحية ومدنية في المغرب من تدني أرقام التبرع بالأعضاء وزرعها، ما يزيد معاناة آلاف المرضى، ويهدد حياتهم بسبب عدم توفر متبرعين. وتفيد الجمعية المغربية لمحاربة أمراض الكلى وتشجيع التبرع بالأعضاء وزرعها بأن ممارسات زراعة الأعضاء لا تزال متخلفة رغم وجود التشريعات والبنى التحتية. وهي كانت أشارت، في بيان أصدرته بمناسبة اليوم العالمي للتبرع بالأعضاء في 17 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، إلى أنه «بالنسبة إلى عمليات زرع الكلى التي تكاد أن تكون الوحيدة التي تزرع في المغرب، لم تنفذ إلا 645 عملية معظمها من متبرعين أحياء».

تقول رئيسة جمعية «كلي» البروفيسورة آمال بورقية لـ«العربي الجديد»: «لا يزال المغرب في مرحلة غير مشرّفة بالنسبة إلى التبرع بالأعضاء، فالنتائج ضئيلة حتى اليوم، رغم أن البلاد تملك الكفاءات والمراكز اللازمة. ولا يتجاوز عدد المتبرعين المسجلين 1200 شخص، وهو عدد قليل جداً مقارنة بالاحتياجات المتزايدة».

تتابع: «عدد المتبرعين الأحياء ضئيل، وحتى العائلات لا تتبرع بسهولة. باختصار لا يُبذل أي مجهود لإنقاذ أشخاص يموتون يومياً. وحتى اليوم أجريت 640 عملية زرع كلى فقط، في حين يبقى العدد أقل بكثير في ما يخص التبرع بباقي الأعضاء مثل القلب والرئة».

وتشدد بورقية على أن «الحاجة ماسة في المغرب لإجراء عمليات لزرع الأعضاء لآلاف مرضى الكلى والكبد والقلب والرئة، والحلول البديلة، مثل غسل الكلى، مكلفة ومرهقة وتحدّ بشكل كبير من جودة حياة المرضى». تضيف: «يموت مئات من المغاربة سنوياً بسبب عدم توفر متبرعين بالأعضاء رغم وجود تشريعات تسمح بزرع الأعضاء منذ عام 1999. والسبب الأساس في عزوف المغاربة عن التبرع بالأعضاء هو جهل الأحكام الدينية والقانونية الخاصة بهذا الشأن، في ظل عدم التواصل مباشرة مع المتخصصين الذين ينتمون إلى مجالس علمية ورجال قانون وأطباء، واقتصار الأحكام المسبقة والتأويلات الخاطئة التي تروّج داخل المجتمع». ويقول رئيس جمعية الرحمة لمرضى القصور الكلوي، ياسين العلمي، لـ«العربي الجديد»: «لا نزال نعاني جداً على مستوى التبرع بالأعضاء وزرعها بسبب عوامل إكراه عدة في مقدمها غياب الوعي في المجتمع نتيجة عدم إيصال المعلومات الحقيقية إلى المواطنين، وتقصير التعليم والمجتمع المدني في تنفيذ مهمات التوعية الملاءمة، إضافة إلى الرسائل المغلوطة التي تروجها وسائل إعلام في شأن التبرع بالأعضاء، والتعقيدات الإدارية التي تواجه المتبرعين والمرضى. أيضاً يضع القانون رقم 98/16 الخاص بمنظومة التبرع وزرع الأعضاء والأنسجة البشرية، عوائق لعملية التبرع، من خلال اشتراطه وجود طلب قبول مقدم بوهب الأعضاء من المتبرع قبل أن يصبح في حالة الموت الدماغي لدى المحكمة الابتدائية في المدينة التي تضم المستشفى المرخص له لتنفيذ عملية النزع، وربط هذا الشرط بقبول أفراد العائلة عند الشروع في التنفيذ». ويتحدث العلمي عن أن جمعيات تبذل جهوداً في هذا الشأن لكنها تبقى غير كافية من دون إرادة سياسية حقيقية. ويشدد على دور المجتمع المدني بكل أطيافه في الانخراط في عملية تشجيع التبرع بالأعضاء.

من جهتها، تطالب بورقية بـ«ضرورة انخراط جميع المسؤولين والمهتمين بالقطاع في دعم التبرع بالأعضاء لأنه موضوع اجتماعي واقتصادي وديني وصحي يجب أن يعمل الجميع لتطويره. ومن أجل المساهمة في إنهاض التبرع بالأعضاء في المغرب يجب إجراء تعديلات على القانون المنظم لزرع الأعضاء، واعتبار جميع المغاربة متبرعين بالأعضاء في حالة الموت الدماغي مع منح غير الراغبين في ذلك حق التعبير عن رفضهم لدى المحاكم من خلال التسجيل بطريقة سهلة في سجل وطني خاص بهذا الأمر، أي تغيير الوضع القانوني الحالي الذي تربط الموافقة على التبرع بالأعضاء بالتسجيل مسبقاً لدى المحاكم المختصة».

وتلفت إلى أنه «في انتظار تغيير القانون لا بدّ من تسهيل الإجراءات الإدارية والاعتماد على الرقمنة في تسجيل الأشخاص. ونوصي بتغيير الآلية المعتمدة إلى تسجيل الرافضين وليس من يقبلون، واعتبار كل من لم يرفض التبرع بالأعضاء موافقاً عليه، وهو ما تفعله إسبانيا مثلاً. ونؤكد ضرورة التفكير في جمع الأطباء من ذوي الكفاءات العالية في مراكز خاصة بزرع الأعضاء من أجل العمل لتطوير هذا المجال».

ولا يوجد سن محدد للتبرع بالأعضاء، ويعتمد قرار استخدام الأعضاء المتبرع بها على سلامة هذه الأعضاء وملاءمتها وليس عمر المتبرع، وهذا أمر يقرره فريق الرعاية الصحية المسؤول عن إجراء عملية استخلاص تلك الأعضاء، ومن ثم زرعها في جسد شخص يحتاج إليها.

تسمح التشريعات المغربية بزراعة الأعضاء منذ عام 1999

عدد المتبرعين بالأعضاء الاحياء محدود للغاية في المغرب

يموت مئات المغاربة سنويا لعدم توفر متبرعين بالأعضاء (عبد الحق سنّا/ فرانس برس)